فى جلسة «دور وحدات التحريات المالية فى مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة»

نظم مصرية شاملة لاكتشاف حالات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب *

خلال الجلسة التى أدارها المستشار أحمد سعيد خليل رئيس مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ورئيس مجموعة العمل المالى لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بحضور السيد الوزير حسن عبد الشافى أحمد رئيس هيئة الرقابة الإدارية رئيس الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف، والعديد من المسئولين المصريين والدوليين، تم تناول أهمية تعزيز قدرات الوحدات المالية فى الوصول إلى المعلومات وتطوير آليات تبادل الخبرات فيما بين الجهات المعنية بالإضافة إلى استخدام أحدث الأساليب المتبعة لرصد التدفقات المالية غير المشروعة.
وأكد المستشار أحمد سعيد خليل، اتخاذ مصر العديد من الإجراءات لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة فى إطار مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب مشيراً أن الدولة أنشأت نظماً شاملة للرقابة والإشراف بهدف اكتشاف حالات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
الجلسة تضمنت إلقاء الضوء على مفهوم التدفقات المالية غير المشروعة وأحدث الأساليب المتبعة لقياسها وفقا للمعايير الدولية مع التركيز على المصادر المختلفة لتلك التدفقات وجرائم الفساد والتلاعب بالفواتير التجارية والتهرب الضريبى ودور وحدات التحريات المالية فى الحد من تلك التدفقات من خلال خبراء من مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة ووحدات التحريات المالية بالدول.

* مدرج تغطية مفصلة حول الجلسة ص ٣٧

فيلم عن جهود الدولة المصرية فى متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد
https://aca.gov.eg/News/2011.aspx

خلال اجتماع مجموعة العمل المعنية بالتدابير الوقائية

استعراض جهود مصر لتعزيز النزاهة والشفافية

قدمت مصر رصداً شاملاً لمجهودها فى مكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية وجاء ذلك خلال كلمتها فى اجتماع مجموعة العمل المعنية بالتدابير الوقائية وقال مندوب مصر فى كلمته::
السيد الرئيس، أصحاب السعادة السيدات والسادة رؤساء وممثلى وفود الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالقاعة وعبر الإنترنت ...أتقدم إليكم بالتحية والتقدير.
اسمحوا لى أن أعرض على حضراتكم جزءاً من مجهودات الدولة المصرية فى مجال التدابير الوقائية وذلك على النحو التالى:
– تضمن دستور جمهورية مصر العربية عام ٢٠١٤ العديد من المواد التى تلزم الدولة بمكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية، ووضع متابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.
– إنشاء اللجنة الوطنية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته والتى يتضمن تشكيلها كافة أجهزة إنفاذ القانون وكافة الوزارات المعنية وممثلين عن المجتمع المدنى و القطاع الخاص وتختص بتنفيذ إجراءات الحد من الفساد بالدولة.
– إصدار ومتابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بمرحلتيها الأولى والثانية وما تحقق منهما من نتائج إيجابية، حيث بلغت نسبة النجاح فى تنفيذ المرحلة الحالية ٨٥٪ من المستهدفات خلال عامى ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠
– إصدار قانون الخدمة المدنية منظماً للأحكام التى تسرى على الوظيفة العامة ، والذى نص على أن تكفل الدولة حقوق الموظفين وحمايتهم، وحظر التمييز بينهم .
– إعداد وإصدار العديد من مدونات السلوك منها مدونة السلوك الوظيفى للعاملين بالجهاز الإدارى للدولة وكذا إصدار دليل إرشادى لتطبيق ميثاق النزاهة بالقطاع الخاص و ميثاق أخلاقى للطالب الجامعى، كما تم اعتماد مقرر دراسى إلزامى مفعل بكافة الجامعات المصرية باسم «حقوق الإنسان ومكافحة الفساد» و أيضاً تم إعداد مدونة السلوك المهنى للجمعيات والمؤسسات الأهلية المصرية.

- إعداد منظومة شاملة لربط وتكامل قواعد البيانات القومية دعماً لتوجه الدولة المصرية نحو تنفيذ مشروعى البنية المعلوماتية والتحول الرقمى، فضلاً عن إعداد ونشر دليل شامل لكافة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين وإتاحته على بوابة الحكومة المصرية.

- تقديم عدد ٤٥ خدمة إلكترونية على بوابة مصر الرقمية و٤٢ خدمة إلكترونية على بوابة خدمات المحليات و تنفيذ استطلاع رأى للمواطنين لقياس رضائهم على تلك الخدمات.

– إصدار قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة والذى عالج العديد من التحديات.
– انتظام وزارة المالية بنشر الموازنة العامة وخطة المشتريات الحكومية على موقعها الإلكترونى.
– إعداد منظومة شاملة لربط وتكامل قواعد البيانات القومية دعماً لتوجه الدولة المصرية نحو تنفيذ مشروعى البنية المعلوماتية والتحول الرقمى ، فضلاً عن إعداد ونشر دليل شامل لكافة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين وإتاحته على بوابة الحكومة المصرية.
– تنفيذ حملات إعلامية لتوعية المواطنين بمخاطر الفساد ولإحياء ضمير المجتمع والتأكيد على أن التغيير يبدأ من نفسك، وتوعية المواطنين ببعض الجرائم والعقوبات المقررة لها.
– مشاركة منظمات المجتمع المدنى فى حضور اجتماعات آلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
– تنفيذ استطلاع رأى العاملين عن بيئة العمل عام ٢٠١٩ واتخاذ اللازم لتحسن قيمة المؤشر.
– تقديم عدد ٤٥ خدمة إلكترونية على بوابة مصر الرقمية و٤٢ خدمة إلكترونية على بوابة خدمات المحليات و تنفيذ استطلاع رأى للمواطنين لقياس رضائهم على تلك الخدمات.
– تنفيذ نموذج محاكاة لمؤتمر الدول الأطراف والذى تم تنفيذه بسواعد الشباب من الطالبات والطلبة أبناء كليات جامعة القاهرة وبالتنسيق بين هيئة الرقابة الإدارية وجامعة القاهرة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة ، ويعد النموذج تجربة فريدة بهدف إشراك الشباب فى التدابير التى يتم اتخاذها على المستوى الدولى فى مجال منع ومكافحة الفساد.
شكراً سيادة الرئيس